قرينة "العام والخاص" في الفكر النحوي:
دراسة في قيمها الوظيفية والتركيبية

إعداد

د. صديق محمود صديق النجولي

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

Smn٠٢@fayoum.edu.eg

المستخلص:

حاول هذا البحث المعنون بـ " قرينة العام والخاص في الفكر النحوي، دراسة في قيمها الوظيفية والتركيبية" أن يرصد الوظيفة التداولية لقرينة " العام والخاص"، بما تحمله من أهمية بالنسبة للمتكلم والمخاطب – كغيرها من القرائن النحوية– في ضمان قيام اللغة بوظيفتها التواصلية على الوجه المبتغى، وأن يكشف عما تؤديه من قيم نحوية في بنية التركيب ودلالاته، وبناء الحكم النحوي وتعليله.

وقد اقتضت مادة البحث أن يقع في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع، ومنهجه، وأهدافه المرجوة. وخصصت التمهيد للحديث عن مفهوم العام والخاص لغة واصطلاحًا، وأصالتهما في الفكر النحوي، وأهم خصائصهما. وناقشت في المبحث الأول – البعد الوظيفي لقرينة "العام والخاص" في الفكر النحوي– قضيتين: إحداهما: ملامح الوظيفية في الفكر النحوي العربي، والأخرى: المردود الوظيفي لقرينة "العام والخاص" في بنية التركيب. وتناولت في المبحث الثاني قرينة "العام والخاص" بوصفها مسلكًا من مسالك العلة، وبينتُ في المبحث الثالث أن قرينة "العام والخاص" تعد مظهرا من مظاهر مرونة اللغة العربية. ثم أعقب ذلك خاتمة، رصدتُ فيها أهم النتائج الواردة في البحث.

الكلمات المفتاحية: قرينة – العام – الخاص – الفكر –النحوي – الوظيفية.

Abstract

This research, entitled “The general and specific evidence in Grammatical Thought, A Study in Its Structural and Functional Values” attempted to monitor the deliberative function of the general and specific evidence, with its importance for the speaker and the receiver - like other grammatical evidences- in ensuring that the language performs its communicative function optimally, and to reveal the grammatical values that it plays in the structure of the installation, and its meanings, and the construction of grammar rules and its justification.

The research material required that it be located in an introduction, a preface, three sections and a conclusion. In the introduction, I talked about the importance of the topic, its approach. The preface is devoted to talking about the concept of the general and the specific, linguistically and idiomatically, their originality in grammatical thought, and their most important characteristics. In the first topic - the functional dimension of the “general and specific” evidence in grammatical thought, I discussed two issues: one of them: functional features in Arabic grammatical thought, and the other: the functional return of the “general and specific” evidence in the structure of the installation. In the second topic, I studied "the public and the specific" evidence as one of the paths of the cause, and in the third topic I explained that the public and the specific evidence is a manifestation of the flexibility of the Arabic language. Then followed by a conclusion that included the most important results included in the research.

Keywords: evidence - general - specific - thought - grammatical - functional.

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، حمد الشاكرين الموحِّدين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

اتسمت الحضارة العربية قبل كل شيء بأنها حضارة النص[١]، ولعل هذا ما جعل علماء العربية – بحكم خصوصية لغتهم في اتصالها بنص ديني مقدس، وهو القرآن الكريم – يتجاوزون مرحلة ضبط لغتهم وتقنينها إلى مرحلة التفكير في "نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها، فأفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر أيضًا إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية، مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخرًا بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين"[٢].

فقد نظروا إلى النص من أبعاد مختلفة وزوايا متفاوتة يلتمسون سبر غور ظواهره، وفهم مقاصده، وكشف خصائصه؛ بغية الإعراب عن النظام الفكري الكامن في عقل المتكلم، ومن ثم صاحب عملية التقعيد نوعان من المبادئ التي قام عليها الفكر النحوي؛ "مبادئ هي عبارة عن خلفيات تصورية عن اللغة، وعلاقتها بالإنسان والوجود، وعن علاقة تفكير النحوي بالنظام اللغوي في ضوء العلاقة السابقة، ومبادئ هي نتاج وصف للظاهرة اللغوية، ومحاولة استنباط القواعد منها"[٣].

ولعل هذا ما دعا بعض الباحثين إلى القول بأننا "مهما حاولنا استقصاء أوجه التماثل والتقريب بين مبادئ التراث اللغوي العربي ومبادئ اللسانيات، فإننا لن ننتهي إلى حصر جامع مانع، بالنظر إلى انفتاح مناهج اللغويين العرب؛ وهو انفتاح يجعل

---

[١]–انظر: د. نهاد الموسى، اللغة العربية في العصر الحديث: قيم الثبوت وقوى التحول: ص٣٤.

[٢]–د. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية: ص٢٦ .

[٣]–د. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة: ص١٧١.

هذه المناهج قابلة لاحتضان كل المقاربات اللسانية المعروفة، وحتى تلك التي سنعرف"[١].

وكان ذلك مدعاة إلى قراءة التراث النحوي قراءة لسانية موضوعية، تكشف عمَّا في الفكر النحوي العربي من مفاهيم ومبادئ، يمكن تعميمها على اللغات الإنسانية، وُصفت بأنها" أكثر عالمية من النظريات الغربية، على ما لهذه الأخيرة من علمية لا تنكر وإصابة لكبد الحقيقة في بعض جوانبها"[٢]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة مما حققته هذه المناهج من تطور في ميدان الدرس اللغوي؛ "لإغناء الدرس اللساني العربي، وربط حاضره بماضيه، وربطهما معًا ربط التحاور والتلاقح بالفكر اللغوي الإنساني، يبتعد ما أمكن الابتعاد عن الإسقاط والتعسف والإجحاف، ومن التعامل معه تعاملًا يُنصفه ويُنصف غيره، ويتيح تفعيله أصلًا ومرجعًا ومصدر استثمار "[٣].

وقد تنبَّه بعض الباحثين المعاصرين – وفي طليعتهم د. أحمد المتوكل، وهو يصف قضايا اللغة العربية ويفسرها برؤية وظيفية – إلى أهمية هذه القراءة التفاعلية، التي تروم تأسيس المستقبل "على أصول الماضي، بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب"[٤]، مشيرًا إلى "أن هذا الفكر يشكل مرحلة من أهم مراحل تطور الدرس اللساني الوظيفي، وأنه لا يعقل بالتالي أن يؤرخ لهذا النمط من المقاربات اللسانية دون ذكر لما ورد في إنتاج اللغويين العرب القدماء"[٥]؛ لأنه " في عمقه فكر وظيفي من

[١]–د. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: ص١٥٤.

[٢]–د. محمد العيد رتيمة، النظرية البنوية الوظيفية العربية وتطبيقاتها في الدرس اللغوي: ص١٤.

[٣]– انظر: د. أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص٢٢١ بتصرف.

[٤]– د. عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات: ص٢٥.

[٥]– د. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري: ص٤١.

حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه، وأن علاقة الدرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتداد لأصل، تتيح استيحاء واستثمار ما يمكن استيحاؤه واستثماره منه"[١].

وانتهى إلى أن المفاهيم المنهجية في الموروث النحوي العربي المتعلقة بالخطاب وظروف إنتاجه تكاد تتوافق مع المبادئ المنهجية التي تحكم الدرس اللساني الوظيفي المعاصر[٢]، من حيث قيامهما على المبدأ الوظيفي الرئيس، وهو "أسبقية الوظيفة على البنية، وتبعية الثانية للأولى"[٣]، ومفاده أنه لا يُعتد بالتحليل اللغوي للعبارات اللغوية إلا في حال الربط بين خصائصها البنيوية والوظيفة التواصلية التي تؤديها في الكلام[٤].

ومن ثم يهدف هذا البحث المعنون بـ " قرينة العام والخاص في الفكر النحوي، دراسة في قيمها الوظيفية والتركيبية" إلى رصد معالم البعد الوظيفي لهذه القرينة، بما تحمله من أهمية بالنسبة للمتكلم والمخاطب – كغيرها من القرائن النحوية– في ضمان قيام اللغة بوظيفتها التواصلية على الوجه المرجو، والكشف عما تؤديه من قيم نحوية في بنية التركيب ودلالاته، وبناء الحكم النحوي وتعليله.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف التي يُرام تحقيقها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم هذا البحث على تتبع مواضع هذه القرينة في أبواب النحو؛ وذلك لمعرفة: في أي مسائل النحو وُظفت هذه القرينة؟ وعلاقتها بالقرائن النحوية الأخرى، وموقف النحويين منها؛ ليصل إلى نتائج علمية، تحاول

---

[١]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص١٥ بتصرف يسير.

[٢]– انظر: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري: ص٨٤.

[٣]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص٢١٦.

[٤]– انظر: د. أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: ص٥، الوظائف التداولية في اللغة العربية: ص١١.

الكشف عن مكانة التراث النحوي العربي– بوصفه مرحلة من مراحل الفكر اللغوي الإنساني– في ضوء النظريات اللسانية الحديثة.

وقد اقتضت مادة البحث وعناصره أن يقع في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وخطته، ومنهجه، وأهدافه المرجوة.

التمهيد: خُصص للحديث عن مفهوم العام والخاص لغة واصطلاحًا، وأصالتهما في الفكر النحوي، وأهم خصائصهما.

المبحث الأول: البعد الوظيفي لقرينة "العام والخاص" في الفكر النحوي، وفيه مطلبان:

أحدهما: ملامح الوظيفية في الفكر النحوي العربي.

والآخر: المردود الوظيفي لقرينة "العام والخاص" في بنية التركيب.

المبحث الثاني: قرينة "العام والخاص" من مسالك العلة، وفيه أربع مسائل.

المبحث الثالث: قرينة "العام والخاص" من مظاهر مرونة اللغة العربية، وفيه ثلاث مسائل.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ثم أُتبعت بقائمة المصادر والمراجع التي استقيت منها مادة البحث.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى أرشد الطريق.

التمهيد

(١) المصطلح وأصالته عند النحاة

وظَّف النحاة هذين المصطلحين – العام والخاص– أو ما يرادفهما، نحو: العموم والخصوص، أو التعميم والتخصيص، أو الأعم والأخص– في توضيح الكثير من مسائل اللغة وقضاياها، وما ترتب على ذلك من تنوع في بناء الأحكام النحوية، إلا أن هذا التناول لم يبرز الجانب التنظيري لهذين المصطلحين من حيث المفهوم والتصور، حيث كان الكلام عنهما متَّجها إلى الناحية التطبيقية، وما لهما من الأحكام النحوية.

ونروم – قبل الحديث عن أصالة هذه القرينة في الفكر النحوي– الوقوف على دلالة العام والخاص في اللغة والاصطلاح. فالعام في اللغة " شمول أمر لمتعدد سواء كان الأمر لفظًا أو غيره"[١]. جاء في المعاجم: " وعَمَّ الشيءُ بالناس يَعُمُّ عَمًّا، فهو عامٌّ، إذا بلغ المواضع كلها"[٢]، ومنه قولهم: " عمَّنا هذا الأمر يعمنا عمومًا، إذا أصاب القوم أجمعين"[٣]، أي: شمل الجماعة[٤]؛ ولذلك فإن " العرب تقول للرجل إذا سُوِّد: قد عُمِّمَ"[٥].

والخاص نقيض العام[٦]، يقال:" خصَّه بالشيء يخصه خصًّا وخصوصًا، وخصصه واختصه: أفرده به دون غيره"[٧]. قال الراغب: " التَّخصيص والاختصاص

١– الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: ج٤ص ٥.

٢– كتاب العين: ج١ص٩٤.

٣– معجم مقاييس اللغة: ج٤ص ١٨.

٤– انظر: مجمل اللغة: ج٢ص٦١٠، الكليات: ص٦٥٦.

٥– انظر: تهذيب اللغة:ج١ص٨٩، لسان العرب: ج١٢ص٤٢٥.

٦– انظر: الصحاح: ج٥ص ١٩٩٣، كتاب الأفعال: ج١ص٣١٤.

٧– المحكم والمحيط الأعظم: ج٤ص٤٩٨.

والخصوصيَّة والتَّخصُّص: تفرُّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وذلك خلاف العموم، والتَّعمُّم، والتَّعميم"[١].

أما فيما يتعلق بالمفهوم الاصطلاحي فلم يبعد كثيرًا عن المعنى اللغوي، إن لم يطابقه؛ فالعام هو اللفظ الذي يستغرق جميع ما يصلح له من غير حصر[٢]، بخلاف الخاص فإنه " كل لفظ موضوع لمعنى معلوم على الانفراد، وكل اسم لمسمى معلوم على الانفراد"[٣]؛ أي " ما يوجب الانفراد ويقطع الشركة"[٤].

ورغم أن النحاة لم يضعوا تعريفًا لهذين المصطلحين، فإنهما رافقا النظرية النحوية منذ بدايات الدرس النحوي. قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في وصف المعرفة: " وإنما مَنَع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخصَّ، لأنه مضاف إلى الخاص... وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبِر أراد أن يقرِّب به شيئًا، ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك، ولا يريد أن يعرفكه بعينك؛ فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت الطويل بهذا؛ لأنه صار أخصَّ من الطويل، حين أراد أن يعرِّفه شيئًا بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال الطويل فإنما عرَّفه شيئا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص"[٥].

وقال أيضا: " واعلم أن رُوَيْدًا تَلحقها الكافُ، وهى فى موضع افعل، وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زيدًا، ورُوَيْدَكَم زيدا. وهذه الكاف التى لحقت رويدًا إنّما لحقت لتُبيَّنَ المخاطَب المخصوص، لأن رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أدخل

[١]- المفردات في غريب القرآن: ص٢٨٤.
[٢]- انظر: الرازي، المحصول:ج٢ص ٣٠٩.
[٣]- أصول السرخسي: ج١ص ١٢٥.
[٤]- الكافي شرح البزودي: ج١ص ٢٠٥.
[٥]- الكتاب: ج٢ص ٧.

الكاف حين خاف التباس مَن يَعنى بمن لا يعنى، وإنَّما حذفها فى الأول استغناء بعلم المخاطَب أنه لا يعنى غيره"[١].

ويمكن من خلال أقوال بعض النحاة– وهي كثيرة جدًا– تبيُّن أصالة هذين المصطلحين، واستعمالهما في تفسير الكثير من مسائل النحو وقضاياه، وتبيان أهم خصائصهما المتمثلة في أسبقية العام على الخاص، وما ترتب عليه من أحكام نحو: الخاص فرع العام، ووصف العام بالخاص لا العكس، وإضافة العام إلى الخاص لا العكس، ومن ذلك:

[أ] قول المبرد (ت٢٨٥هـ) في درجات النكرة: " النكرة بعضها أنكر من بعض، فالشيء أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، ورجل ظريف أخص من رجل. واعتبر هذا بواحدة: بأنك تقول: كل رجل إنسان، ولا تقول: كل إنسان رجل، وتقول: كل إنسان حيوان، ولا تقول: كل حيوان إنسان"[٢].

[ب] قول السهيلي (ت٥٨١هـ) في تفسير تقديم الرحمة على المغفرة في قوله تعالى: {وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ}[سبأ: ٢]: "فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة، إما بالفضل والكمال، وإما بالطبع؛ لأنها منتظمة بذكر أوصاف الخلق من المكلفين وغيرهم من الحيوان، فالرحمة تشملهم والمغفرة تخصهم، والعموم بالطبع قبل الخصوص كقوله تعالى: (فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ)، وكقوله تعالى: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ)، افتتح بالعموم الذي هو متقدِّم بالطبع على الخصوص"[٣].

[ج] قول العكبري (ت٦١٦هـ) في أسبقية التنكير على التعريف: " والتعريف مسبوق بالتنكير؛ إذ هو الأصل، يدل على ذلك أشياء؛ أحدها: أن النكرة أعم، والعام

١– السابق: ج١ص ٢٤٤.

٢– المقتضب: ج٤ص ٢٨٠.

٣–نتائج الفكر في النحو: ص ٢١٣.

قبل الخاص؛ لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة، والزيادة فرع"[١]. وعلل ذلك بقوله: " ألا ترى أن حيوانا فيه الإنسان وغيره، والإنسان ليس فيه الحيوان العام، فعلم أن الخاص واحد من العام، والكل أصل لأجزائه"[٢].

[د] قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في بيان ما يطلق عليه صفة: " الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص، فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، والخاص باعتبار التابع، وهو أن يقال تابع على معنى في متبوعه من غير تقييد.." [٣].

[هـ] قول الرضي (ت٦٨٦هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب[٤]: " قوله (ولا يلزمه باب حاتم) هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها... لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل، بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين، وهما الوصف والعلمية؛ إذ الوصف يقتضى العموم، والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف"[٥].

[و] قول ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) في باب المصدر: " فالمصدر أصل الفعل؛ لأنّه يدل على العموم، والفعل يدل على الخصوص، والعموم قبل الخصوص؛ ومذهب

١-اللباب في علل البناء والإعراب:ج١ص ٥٠١.

٢-السابق: ج١ص ٤٧١.

٣-الإيضاح في شرح المفصل: ج١ ص٤٤١.

٤-نص قول ابن الحاجب: " وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أحمر) علما إذا نكّر؛ اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير، ولا يلزمه باب (حاتم)؛ لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد ". الكافية في علم النحو:ص١٣.

٥-شرح الرضي على الكافية: ج١ص ١٧٥- ١٧٦.

الكوفيين عكس هذا؛ وحجتهم أن الفعل عامل في المصدر، والعامل قبل المعمول؛ وليس هذا بدليل؛ لأن الحرف يعمل في الاسم والفعل، وليس بأصل لهما"[١].

[ز] قول الأشموني (ت٩٠٠هـ) في النسبة بين الكلم والكلام: "الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة، والكلم بالعكس، فيجتمعان في الصدق في نحو: "زيد أبوه قائم"، وينفرد الكلام في نحو: "قام زيد"، وينفرد الكلم في نحو: "إن قام زيد"[٢].

فهذه النصوص، وغيرها كثير، تكشف عن أهمية قرينة "العام والخاص" في تشكيل الفكر النحوي، وأنها من قرائن النحو المعتبرة لدى النحاة القدماء.

(٢) العام والخاص قرينة نحوية

تحليلات النحاة لظواهر اللغة تشير إلى أن نظرية النحو العربي قامت على أسس معرفية، تكتنفها قرائن معنوية تحقق الارتباط بين عناصر التركيب، وتفيد في استخلاص المعنى النحوي[٣]؛ ولذلك تعد قرينة "العام والخاص"- حسبما سبق- محدِّدًا من محددات العناصر المكونة لنسيج التركيب؛ حيث إنها تمنحه قيمة بنيوية في تحديد عناصره، وقيمة وظيفية في تحديد معناه، وقد تتضافر معها في أداء هذه الوظيفة قرائن أخرى، مثل: العلامة الإعرابية، والرتبة.

وهذا يعني - بعبارة أخرى- أننا إذا "تجاوزنا ضبط النحاة لعلم النحو ومصطلحه، ووقفنا على المادة النحوية التي يقدمونها، وما يعالجونه في النحو، ظهر لنا عدم إغفال النحاة لأي جانب من جوانب اللغة، وأنهم لم يتركوا سمة من سمات العربية إعرابًا وترتيبًا وتعيينًا ومطابقةً... إلخ، إلا وقد أولوها عنايتهم وأتموا ضبطها دون تقصير، بل إننا إذا راجعنا موقف النحاة من الظاهرة النحوية في ضوء معالجتهم

١- اللمحة في شرح الملحة: ج١ص ٣٤٨.

٢- شرح الأشمونى: ج١ص ٢٥.

٣- انظر: د.تمام حسان، الأصول: ص٣٢.

لها وجدنا أنهم لم يدركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب، بل أدركوا أيضا كل السمات اللغوية وغير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي"[١].

ومن ثم، فتركيز النحويين على الإعراب وحصره في العلامة الإعرابية في بناء أصول علم النحو لم يكن إهمالًا للقرائن الأخرى؛ وإنما كان لأمور يمكن حصرها وضبطها فيما يأتي:

أولها: أن العلامة الإعرابية من أظهر خصائص العربية، وأقدمها[٢]، والسمة الغالبة والبارزة في نظام العربية، والحاملة لهويته؛ الأمر الذي جعل العلامة الإعرابية محور الدرس النحوي[٣]. يقول د. البنا: " إن هذا التصنيف في النحو، والذي توخى فيه المؤلفون خاصة واحدة من خصائص التركيب، فجعلوها معتمد حديثهم، وتناولوا باقي هذه الخصائص من خلالها، ليقفنا على أن هذا النظام الإعرابي قد فاق في الأهمية ما سواه. وكأنهم أدركوا أنه إذا خلا منه الأداء فقد ذهبت عنه مسحة العربية"[٤].

والثاني: أن العلامة الإعرابية– حسب روايات نشأة علم النحو[٥]– كانت السبب في نشأة علم النحو، ومن ثم "لقيت اهتمامًا كبيرًا بها من قبل النحاة؛ لأنها السبب الذي أوجد العلم، فربطت الأهداف والغايات بالأسباب والدواعي"[٦]. ولكن هذا الاهتمام لا ينفي مراعاة متطلبات التركيب؛ لأن العلامة لا تتحقق إلا داخل تركيب، تتآلف

١– د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي: ص٢٠١.

٢– انظر: د. سمير شريف استيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة: ص٢٨١.

٣– انظر: د. مصطفى حميدة، الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص٢١.

٤– د. محمد إبراهيم البنا، الإعراب سمة العربية الفصحى: ص٩.

٥– انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص١٨–٢١.

٦– جدل النص والقاعدة: ص٣٥.

عناصره حسبما يقتضي نظام التجاور. قال الرضي: "المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب"[١].

والثالث: أن العلامة الإعرابية عنصر من عناصر بنية التركيب، حيث ترتبط بعرى وثيقة بما يعتور التركيب من وظائف تركيبية أو دلالية أو تداولية، نحو: "ما أحسن زيدًا!" في حال التعجب، و"ما أحسن زيدٌ" في حال النفي ، و"ما أحسن زيدٍ؟" في حال الاستفهام، "فلولا اختلاف الحركات التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال زيد التبست هذه المعاني، فلم يكن بين بعضها وبعض فرق في اللفظ"[٢]؛ لذلك عرف ابن فارس الإعراب بأنه: "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ"[٣]، وعرفه ابن جني بأنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[٤]، وعرفه عبد القاهر الجرجاني بأنه: "معنى يحصل بالحركات أو بالحروف"[٥].

وإذا كان الأمر كذلك، أعني إذا كانت العلامة الإعرابية قادرة على الإفصاح عن مقصد المتكلم، وعليها مدار الفهم والإفهام، فلا حاجة إلى القرائن الآخرى، وإلا فإن النحاة لا يصدرون حكما إعرابيًا مبنيًا على العلامة وحدها ما لم ترفد بقرينة أخرى تعين على توجيه المعنى المقصود.

وقد تنبه النحويون إلى هذه الحقيقة؛ وهي أن العلامة الإعرابية قد لا تعكس المعنى أو الحكم الإعرابي، وذلك " حين يكون الإعراب تقديريًا أو محليًا أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة، فيستفاد منها معنى الباب، حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو

---

[١]- شرح الرضي على الكافية: ج١ص ٥٣.

[٢]- المرتجل في شرح الجمل: ص ٣٤.

[٣]- الصاحبي في فقه اللغة العربية: ص ٤٣.

[٤]- الخصائص: ج١ص ٣٦.

[٥]- المقتصد في شرح الإيضاح: ج١ص ١٠١.

مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب"[١]، ومن ذلك ما ذكره ابن عصفور: " فإن قيل: لم صار المتعجَّب من وصفه على طريقة ما أفعلَه مفعولا، وعلى طريقة أفعلْ به فاعلا، مع أن المعنى عندهم واحد، وإنما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب والمعنى متَّفق، نحو: ما زيدٌ قائمًا في اللغة الحجازية، وما زيدٌ قائمٌ في اللغة التميمية"[٢].

ومن هنا عوَّل النحاة – في مواضع غير قليلة– على قرائن أخرى أغنت عن العلامة الإعرابية. قال ابن جني: " فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك: ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف"[٣].

وأشار كذلك ابن يعيش صراحة إلى دور القرائن الأخرى في حال تعذر الإعراب، بقوله: " فإن قيل: فأنت تقول: "ضرب هذا هذا"، و"أكرم عيسى موسى"، وتقتصر في البيان على المرتبة. قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذُّر ظهور الإعراب فيهما, ولو ظهر الإعرابُ فيهما، أو في أحدهما، أو وُجدت قرينة معنوية أو لفظية، جاز الاتِّساع بالتقديم والتأخير"[٤].

١- اللغة العربية معناها ومبناها: ص ٢٠٥.

٢- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ج٢ص ٤٠٢.

٣- الخصائص: ج١ص ٣٦.

٤- شرح المفصل: ج١ص ١٩٧.

وفي ضوء ما تقدم يظهر جليًّا أن الإعراب في الفكر النحوي القديم لم يكن مقصورًا على تغير أواخر الكلم؛ حيث أدركوا أنه أوسع وأعمق من حصره في علامات الإعراب؛ لمحدوديتها وتعدد المعانى النحوية. أو بمعنى آخر إن وظيفة الإعراب هي التحليل الدلالى للكلام، وبيان وظيفة كل عنصر من عناصره في ضوء الضوابط النحوية التي تحكمها من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر والمطابقة وغير ذلك من الأحكام، بما لا يدع مجالًا للتردد في أن النحاة واءموا بين المعنى والصناعة النحوية.

المبحث الأول

البعد الوظيفي لقرينة "العام والخاص" في الفكر النحوي

نظر النحاة – في مرحلة تجريد القواعد– إلى العلاقات التركيبية بين عناصر التركيب، والمعنى الصادر عن تفاعلها، ومجموع القضايا التي تحكمها[١]؛ بالشكل الذي مكَّنهم من وصف الملكة اللسانية، في إطار التفاعل بين البنى التركيبية ومقتضيات العملية الإنشائية. ويعني هذا –كما ذهب د. المتوكل– أنهم اعتبروا الوظائف التداولية محددة لبنية التركيب التي تسند إلى أحد أجزائه[٢].

وهو هدف سعت إلى تحقيقه النظريات اللسانية، ولا سيما النظرية اللسانية الوظيفية التي قامت على "مبدأ الوظيفية القاضي بترابط بنية اللسان الطبيعي ووظيفته التواصلية وتبعية بنيته لوظيفته"[٣] التواصلية التي يروم المتكلم تحقيقها في سياقات معينة[٤].

١– انظر: د. محمد حماسة، الإبداع الموازى: ص٣٠، د.محمود بن حسن الجاسم، المعنى والقاعدة النحوية: ص٥١٨ وما بعدها.

٢– انظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية: ص٨.

٣– د. أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية: ص٥٩.

٤– انظر: اللسانيات الوظيفية، مدخل تظري: ص٦٥.

المطلب الأول: ملامح الوظيفية في الموروث النحوي العربي

الناظر في مبادئ الفكر الوظيفي ومفاهيمه[١] يجدها منثورة في كتب النحو واللغة، حيث انطلق علماؤنا في وضع قواعد العربية ومفاهيمها من مرجعية تظهر فيها سمات الفكر الوظيفي التي تتعلق بكون الوظيفة التواصلية هي الوظيفة الأساسية للغة، وأنها تحدد، إلى حد بعيد، خصائص البنية التركيبية[٢].

ويمكن تلمس بعض الأدلة التي تشير بوضوح إلى عمق الجانب الوظيفي في الفكر النحوي القديم[٣]، وذلك من خلال الأمور الآتية:

١- تعتمد نظرية النحو الوظيفي على مبادئ منهجية، تتمثل فيما يلي: أ. وظيفة اللغات الطبيعية " الأساسية" هي وظيفة التواصل. ب. موضوع الدرس اللساني هو وصف " القدرة التواصلية " للمتكلم والمخاطب. ج. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية. د. يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية: أ. الكفاية النفسية. ب. الكفاية التداولية. ج. الكفاية النمطية. انظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية: ص١٠.

٢- انظر: د. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: ص٥٣، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير: ص٤٤.

٣- هذه الأدلة توفرت في المصادر النحوية الأولى، نحو: كتاب سيبويه ومعاني الفراء، بخلاف بعض النحاة المتأخرين الذين وظفوا مؤلفاتهم لخدمة القاعدة والمطرد والشاذ دون اهتمام بملابسات الخطاب، يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح: " إن سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم... لا يتفطن إليها إلا الأفذاذ من النحاة مثل السهيلي والرضي الأستراباذي، ومن أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة أخرى؛ أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمَّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى". بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج١ص ٢٩٢.

أولًا: أدرك النحاة أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، وهذا شائع في أقوالهم، وقد تخيرت منها أوضحها، وذلك في عبارة ابن جني (ت٣٩١هـ) في تعريف اللغة بأنها " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[١]، وقول عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): " وكان مما يُعلم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا؛ ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"[٢].

وقد كان من نتائج هذه الرؤية الوظيفية للغة أنهم حاولوا "وصف الترابط القائم بين بنية اللغة ووظيفتها؛ فباعتبار التراكيب اللغوية وسيلة لتأدية أغراض تواصلية معينة، انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه"[٣]. وهذا ما عناه ابن جني بقوله: " كأن العرب إنما تحلي ألفاظها، وتدبجها، وتشيها، وتزخرفها عنايةً بالمعاني التي وراءها، وتوصلًا بها إلى إدراك مطالبها"[٤].

ثانيًا: ربطوا بين البنية والوظيفة، حين نبَّهوا إلى مبدأ وظيفي، مفاده: زيادة المبنى تستلزم زيادة في المعنى؛ بمعنى أن البنية تأخذ الشكل الذي يعكس وظيفتها التبليغية. قال ابن جني: "إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[٥]. وهذا ما يؤكده د. المتوكل بقوله: " من المبادئ العامة الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم المبدأ المعروف "زيادة المبني لزيادة المعنى".

---

[١]- الخصائص: ج١ص ٣٤.

[٢]- دلائل الإعجاز: ص٥٣٠.

[٣]- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: ص٨٤.

[٤]- الخصائص: ج١ص٢٢١.

[٥]- السابق: ج٣ ص٢٧١.

ويأخذ هذا المبدأ صياغة حديثة في شكل مبدأ الانعكاس القاضي بأن كل زيادة في عناصر الفحوى الدلالي والتداولي للعبارة يستتبع زيادة في عناصر بنيتها"[١].

ثالثًا: حددوا العلاقة بين البنية والوظيفة على أساس تبعية الأولى للثانية، وذلك من خلال التأكيد على أن الإعراب والمعنى متجاذبان، قال ثعلب: " العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب...ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبق للإعراب، والإعراب مطبق للمعنى"[٢]. وقال المبرد: " وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"[٣]. وقال الزركشي: " وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها... مراعاة أمور؛ أحدها –وهو أول واجب عليه– أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركبًا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى"[٤].

رابعًا: عنوا بالخصائص التداولية للخطاب من خلال رصد التفاعل القائم بين بنيته ومقتضيات إنشائه. وما تعدد الأوجه الإعرابية في التحليل النحوي– وهو ما سماه د. إدريس مقبول بالإعراب التداولي[٥]– إلا ناتج من نواتج تعدد الفهم التداولي للنص[٦]. يقول د. فاضل السامرائي: " إن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإنما لكل وجه دلالته؛ إذ كل عدول

١– الوظيفية بين الكلية والنمطية: ص١٨٢ بتصرف يسير.

٢– طبقات النحويين واللغويين: ص١٣١.

٣– المقتضب: ج٤ ص٣١١.

٤– البرهان في علوم القرآن:ج١ص ٣٠٢.

٥– انظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ص٢٨٧.

٦– انظر: د. محمود حسن الجاسم، تعدد الأوجه في التحليل النحوي: ص٤٠.

من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صورة لأوجه معنوية متعددة"[١].

خامسًا: أوجبوا في الخطاب أن يكون مفيدًا غير ملبس[٢]؛ وهذا واضح في تعريف ابن جني للكلام، بأنه: "كل لفظ مستقل بنفسه, مفيد لمعناه"[٣]. ولا تتحقق هذه الفائدة عند النحاة إلا بشرطين؛ هما "ثبوت معنى دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة"[٤]. ودلالة هذا أنهم لم يتوقفوا عند القدرة اللغوية، بل تجاوزوها إلى القدرة الخطابية التي تشترط في المعرفة اللغوية أن تخضع لضابطين أساسيين: الإفادة والوضوح[٥].

سادسًا: تناولوا اللغة بالتفسير والتحليل في إطار قواعد الخطاب " التي تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامي؛ من نية المتكلم وقصده، وهيئة المخاطب ومعرفته وظروفه، ثم هيئة الحال التي يجري فيها الحدث"[٦]. قال الشاطبي: " وكتاب سيبويه يُتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"[٧].

١- انظر: معاني النحو: ج١ص ٩ بتصرف.

٢- انظر: الكتاب: ج١ص ٤٨.

٣- الخصائص: ج١ص ١٨.

٤- د.مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: ص١٨٦، ١٨٧.

٥- انظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص٢٠٨.

٦- انظر: د. عبده الراجحي، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية: ص٢٥٢.

٧- الموافقات: ج٥ص ٥٤.

هذه النقاط تثبت أن أهم المفاهيم التداولية المتعلقة بالخطاب عند المعاصرين – نحو "مراعاة قصد المتكلم، أو غرضه من الخطاب، ومراعاة حال السامع ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح الإفادة، والسياقات التي يُنتج ضمنها الكلام، ومدى نجاح التواصل اللغوي"[١]– تناولها القدماء في ضوء الوظيفة الأساسية للغة، وهي التواصل، وتبعية البنية للوظيفة.

المطلب الثاني: المردود الوظيفي لقرينة العام والخاص في بنية التركيب

وكان من نتائج هذا المنهج أن عالج النحاة الكثير من الظواهر اللغوية على أساس مبدأ تبعية اللفظ للمعنى[٢]، وما قضايا العام والخاص إلا أبرز دليل على وظيفية الدرس النحوي القديم، حيث اعتمد النحاة في التمييز بين العام والخاص على معيار تداولي وظيفي يربط اللفظ بما يشتمل عليه، فقد يكون عامًّا مستغرقًا لجميع أفراد ما يحيل عليه، وقد يكون خاصًّا يقع على شيء دون أشياء[٣].

وهذا البعد الوظيفي لقرينة "العام والخاص" متضمن في ارتباطها بالمتكلم والمخاطب، فبها يكون المخاطَب قادرًا على تكوين صورة عن المتحدث عنه لا تختلف عما هي عليه لدى المتكلم؛ "لأنها تقوم على ملاحظة مقتضى الحال، أي مراعاة الموقف النفسي من حال السامع تجاه ما يُخبر به، واضطرار المتكلم إلى تعديل الكلام والتصرف فيه حتى يلائم السامع ويؤدي وظيفته التواصلية الإبلاغية، وهو ما يعرف عند اللسانيين المعاصرين بـ" التعالق بين الوظيفة والبنية" في الأنماط المقامية المختلفة"[٤].

١– التداولية عند العلماء العرب، ص١٨٥ بتصرف يسير.

٢– انظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص ٢١٠.

٣– انظر: الصاحبي: ص١٥٩.

٤– علاقة البنية بالوظيفة في مفتاح العلوم للسكاكي: ص٥٤.

وبالاعتماد على هذه القرينة –باعتبارها إحدى أدوات ضبط العلاقة النظمية لعناصر التركيب – سعى النحاة– فيما سعوا إليه– إلى الكشف عن السمات اللغوية التي تقنن الارتباط بين العناصر اللغوية؛ للوصول إلى صياغة تركيبية تحقق للغة القيام بوظيفتها التواصلية (التبليغية) بين أفراد الجماعة اللغوية على الوجه المبتغى.

ولإيضاح البعد الوظيفي لقرينة "العام والخاص" في الفكر النحوي نعرض فيما يلي بعض التراكيب التي كشفت عن البعد الوظيفي القارّ في الفكر النحوي، والعلاقة الحاضرة والمتبادلة بين الوظيفة والبنية. ومن خلال المعالجة النحوية لهذه التراكيب يُلاحظ أن النحاة وقفوا على الدور الذي تؤديه الوظيفة– أعني: قرينة العام والخاص– في اختيار الحركة الإعرابية، باعتبارها جزءًا من بنية التركيب، فلم يكتفوا بتوجيهها في ضوء العامل، بل تجاوزوه إلى استحضار المقام والربط بينه وبين اختيار العلامة الإعرابية؛ لإيضاح الفرق التداولي بين أحوال الكلمة رفعًا وجرًّا ونصبًا.

[١] قرينة "العام والخاص" واقتران الخبر بالفاء

يرتبط الخبر بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، ومن ثم فلا حاجة إلى حرف يربط بينهما؛ " لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف"[١].

بيد أن النحاة لاحظوا دخول الفاء على الخبر جوازًا؛ وذلك إذا كان المبتدأ عامًّا متضمنًا معنى الشرط، " وذلك لا يتفق حصوله إلا في الموصولات إذا كانت صلاتها أفعالًا أو ظروفًا، وفي النكرات الداخلة عليها "كل" الموصوفة بفعل أو ظرف، فمثال الأول: الذي يأتيني، أو الذي في الدار فله درهم. ومثال الثاني: كل رجل يأتيني أو كل رجل في الدار فله درهم. وهذه الفاء مؤذنة بأن الأول مرتبط بالثاني ارتباط

[١]– شرح الكافية الشافية: ج١ص ٣٧٤.

الشرط بمشروطه في قصد المتكلم، بخلاف قولك: الذي يأتيني له درهم، فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بذلك"[١].

ويقدم سيبويه تفسيرًا لذلك بسؤاله للخليل: " لم جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة: عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فقد يكون ألا يوجب له ذلك بالإتيان... ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالًا؛ لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب"[٢].

ويزيد عبد القاهر الجرجاني الأمر وضوحًا بقوله: "الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء فيدخل الفاء في خبره، ويكون ذلك بعد حصول شريطتين: إحداهما: أن تكون الصلة من الفعل، والثانية: أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون شائعًا...وإنما وجب أن تكون الصلة فعلًا، لأجل أن المجازاة المحضة لا تكون إلا بالفعل، كقولك: إن جئتني فأنت مكرم محبو، ولو قلت: الذي أخوه منطلق فله درهم لم يجز، ووجب أن تقول: له درهم بغير الفاء، لأن الذي هنا بمنزلة زيد، في تعريه من حكم الجزاء"[٣].

ثم يبين علة ارتباط دخول الفاء بالعموم بقوله: " وأما اعتبار معنى الشياع فيه، فلأجل أن الجزاء لا يكون إلا في الشِّياع والشائع، تقول: من يخرج فله درهم، ولا تقول: زيد يخرج فله درهم، فتأتي بالمخصوص، وكذلك إذا قلت: الذي يأتيني، وأنت

(١) أمالي ابن الحاجب: ج٢ص٥٧٩، وانظر: شرح الكافية الشافية:ج١ص٣٧٤، ٣٧٥.
(٢) الكتاب: ج٣ص١٠٢- ١٠٣.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ج١ص٣٢١-٣٢٢.

تريد واحدًا بعينه، قد عهده المتكلم لم يجز أن تدخل الفاء في خبره، فتقول: الذي يأتيني فله درهم، كما لا يجوز أن تقول: الرجل فله درهم"[١].

وهذا يعني أن المبتدأ إذا كان خاصا لم يجز دخول الفاء في خبره؛ ذلك لأن "الخصوصية تبطل معنى الشرط لبطلان التعميم"[٢]؛ ولذلك زعم بعض النحاة أن "الموصول إذا وُصف أو أُكِّد لم يجز دخول الفاء في خبره مع استيفاء الشروط، فلا يجوز عنده أن تقول: الذي يأتيك نفسه فله درهم؛ لأنك لا تريد أن تخص رجلًا بعينه، وإنما تريد: كل من كان منه إتيان فله درهم، فإذا قلت: "نفسه" ذهب معنى الجزاء، وكذلك: "الذي يأتيك الظريف فأكرمه" لا يجوز عنده. وهذا الذي ذهب إليه يعضده أنه لا يحفظ دخول الفاء مع التأكيد أو النعت من كلام العرب"[٣].

ولهذا السبب كانت قراءة الجمهور رفع اسم الفاعل الموصول بالألف واللام العام، كما في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا}[المائدة:٣٨]، وقوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}[النور:٢]، رغم أن النصب في العربية هو الأقوى[٤]؛ وفقا للقاعدة التي ترجح نصب الاسم على رفعه بالابتداء إن وليه فعل دال على الطلب كالأمر والنهي والدعاء؛ لئلا يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية؛ لكونها لا تحتمل الصدق أو الكذب[٥].

قال الفراء: " وقوله: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما} مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيدٌ ضربته، وأزيدًا ضربته، وإنما تختار

---

(١) السابق: ج١ص٣٢٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ج٢ص٥٨٠.

(٣) التذييل والتكميل:ج٤ص ٩٦ بتصرف يسير.

(٤) انظر: الكتاب: ج١ص١٤٣- ١٤٤.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ج٢ص١٣٨، تمهيد القواعد: ج٢ص١٠٤١، شرح التصريح: ج١ص ٤٤٧.

العرب الرفع في "السارق والسارقة"؛ لأنهما غير موقتين، فوجِّها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ "من" لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه، أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام"(١).

وبالعلة ذاتها رجح المبرد قراءة الرفع بقوله: والرفع الوجه، لأن معناه الجزاء، كقوله: الزانية أي التي تزني، فإما وجب القطع للسرق والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهمٌ، فدخلت الفاء؛ لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهمٌ... وقد قرأت القراء: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا}، {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا} بالنصب، على وجه الأمر، والوجه الرفع، والنصب حسن في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه"(٢).

وتابعه الزجاج بقوله: "أختار أن يكون "السارق والسارقة" رفعا بالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك: زيدًا فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده، ومن زنى فاجلده، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين"(٣).

---

(١) معاني القرآن: ج١ص ٣٠٦.

(٢) الكامل في اللغة والأدب: ج٢ص١٩٦، ١٩٧. ما ذكره المبرد مخالف لتقدير سيبويه؛ لأن تقديره عنده: وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة؛ ذلك لأن جمهور البصريين ذهب إلى أنه لا يجوز دخول الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة أل وكان مبتدأ؛ لأن المسوغ لدخول الفاء في خبر الذي والتي غير موجود فيما دخلت عليه أل بمعنى الذي والتي، ولهذا حمل سيبويه الآيتين الشريفتين على تقدير خبر محذوف. انظر: تمهيد القواعد:ج٢ص١٠٤١، ١٠٤٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ج٢ص١٧٢.

وذهب ابن السيد البطليوسي وابن بابشاذ[١] إلى أن الرفع يُختار في العموم كالآيتين لشبهه بالشرط في العموم، ويختار النصب في الخصوص، نحو: "زيدًا اضربه؛ لعدم مشابهته للشرط[٢].

وهذا إن دل فإنما يدل على أن قرينة "العام والخاص" كان لها حضور قوي في توجيه البنية التركيبية، وهو ذاته إعمال لأهم مبدأ من مبادئ الفكر الوظيفي، وهو تبعية البنية للوظيفة. وهذا يعني أن الفكر النحوي القديم لم يهتم بالعلامة الإعرابية على حساب غيرها من القرائن الأخرى.

[٢] قرينة "العام والخاص" وتحديد نوع "لا" النافية

ذكر النحاة أن لقرينة العام والخاص دورًا في تحديد البنية التركيبية لمدخول " لا" النافية، فإذا قُصد بـ" لا" نفي العام (الجنس) على سبيل التنصيص عملت فيما بعدها عمل إنَّ. قال سيبويه في صدارة باب النفى بلا : " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها"[٣]. ويترتب على ذلك أنك "إذا قلت: لا رجل في الدار، فقد نفيت القليل والكثير من جنس الرجال، ولذلك لا يجوز: لا رجل في الدار بل رجلان"[٤].

وأما إذا قصد بها نفي الواحد عملت عمل ليس، أي ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو قولك: لا رجلٌ قائمًا، "فالمنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: "بل

---

(١) ترجمته: طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن المصري المعروف بابن بابشاذ النحوي اللغوي، من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين، وله من التصانيف: كتاب شرح الجمل للزجاجي، وكتاب المحنة، وكتاب شرح المحنة، وكتاب التعليق في النحو، وغير ذلك. توفي، رحمه الله، صبيحة اليوم الرابع من رجب سنة تسع وستين وأربعمائة. انظر: نزهة الألباء: ص٢٦٣، معجم الأدباء: ج٤ص ١٤٥٦.

(٢) انظر: شرح الأشمونى:ج١ص ٤٣٢، شرح التصريح: ج١ص ٤٤٧.

٣- الكتاب:ج٢ص٢٧٤.

٤- التذييل والتكميل:ج٥ ص٢٢٢.

رجلان"، فيكون المنفي واحدًا، والمثبت اثنان، وكذا تعمل عمل ليس إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور، نحو: لا رجل قائمًا، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجلان"[١].

ومن ثم ذهب النحاة إلى وجوب وجود مِن الاستغراقية لفظا أو معنى بين لا النافية للجنس ومدخولها، وعلة ذلك أنها جواب سؤال عام، فقولك: "لا رجلَ في الدار" جواب: هل من رجلٍ في الدار؟[٢]. قال سيبويه: " وإذا قال لا غلامَ، فإنما هي جوابٌ لقوله: هل من غلام، وعملت لا فيما بعدها"[٣].

وفي هذا المعنى يقول السيرافي:" ولما كان "لا رجلَ في الدار" نفيًا عامًّا كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال مِنْ ... لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف، لا تقول: هل من عبد الله في الدار؟ وهل من أخيك؟ وسبيل الاستفهام سبيل الجحد تقول: ما في الدار رجل، فيحتمل العموم ويحتمل أن يكون رجلًا بعينه، كقولك: " ما في الدار عبد الله "، فإذا قلت: ما في الدار من رجل لم يكن إلا عموما"[٤].

وهنا نلاحظ أن الجواب جاء متسقًا مع السؤال في العام والخاص، " فإذا قلت: لا رجلَ فى الدار، فهذا نفي عام لجميع الرجال؛ فينبغى أن يكون السؤال عامًّا مثله، كقولك: هل من رجلٍ فى الدار؟ فاستغرقت الجنس بـ" مِنْ"... فإذا حذفت"مِنْ" من السؤال فقلت: هل رجلٌ فى الدار؟ جاز أن يكون سؤالك عن رجل واحد، وعن أكثر

---

[١]- انظر: شرح التصريح:ج١ص ٣٣٨.

[٢]- انظر: المحتسب: ج٢ص ٢١٢، الإنصاف: ج١ ص٣٠٣، ابن مالك، شرح التسهيل: ج٢ص ٥٣.

[٣]- الكتاب: ج٢ ص٢٩٥.

[٤]- شرح كتاب سيبويه: ج٣ص ١٤، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ج١ص ٢٢٨.

منه، فيكون الجواب: لا رجلٌ فى الدار، بالرفع؛ حملًا على ليس، إلا أن الموضع بها أخصُّ، فتقول: ما فى الدار رجلٌ، فيجوز أن يكون فيها أكثر من رجل"[١].

ومن شواهد لا النافية للعام في القرآن الكريم قوله تعالى:{ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ}[البقرة:٢]، وقوله:{لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ}[التوبة: ١١٨]، وقوله:{لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ}[هود:٤٣].

أما ما ورد مرفوعًا، والمعنى على نفي العام، نحو قوله تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }[يونس:٦٢]، {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ}[الصافات:٤٧]، فعلى جعل "لا" بمنزلة ليس[٢]، إلا أن العام هنا وُضع موضع الخاص؛ لأجل العطف بالمعرفة[٣].

[٣] قرينة "العام والخاص" وتحديد الحالة الإعرابية للاسم المشغول عنه

اختار سيبويه النصب[٤] في الاسم المشغول عنه في قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }[القمر:٤٩]، على حد لغة من قال: زيدًا ضربته، ووصفه بأنه عربي كثير[٥]، باعتبار كونه منصوبًا بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور، والمعنى: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر[٦]. ويترتب على هذا أن "خلقناه" ليس صفة لـ"شيء"، وهذا التقدير

١- البديع في علم العربية: ج١ص٥٧٢، ٥٧٣.

٢- انظر: الكتاب: ج٢ص ٢٩٥.

٣- انظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه: ص ٤٠٦، ٤٠٩.

٤- وهو قراءة الجمهور، انظر: المحرر الوجيز:ج٥ص ٢٢١، التبيان في إعراب القرآن:ج٢ص١١٩٦.

٥- انظر: الكتاب: ج١ص ١٤٨.

٦- انظر: معاني القرآن وإعرابه: ج٥ص٩٢.

"يقتضي أن كل شيء مخلوق إلا ما قام دليل العقل على أنه ليس بمخلوق كالقرآن والصفات"[١].

على الرغم من أن الآية تشبه في تركيبها تراكيب أخر رجَّح سيبويه فيها الرفع، نحو: أنا عمرو ضربته، وإنى زيد لقيته، وليتنى عبد الله مررت به[٢]؛ ولذلك يقول الأخفش: "وأما قوله {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره؛ لأن قولك: "إنّا عبدُ الله ضربناه" مثل قولك: "عبدُ الله ضربناه"؛ لأن معناهما في الابتداء سواء"[٣]. ولعل ذلك ما جعل ابن جني يرجح قراءة أبي السمَّال (ت١٦٠هـ) برفع " كل"[٤]؛ لأنه الوجه في العربية[٥].

بيد أن اختيار سيبويه النصب في الآية الكريمة رجحته قرينة العام، وإن لم يُصرح بهذه القرينة؛ ذلك لأن لفظ التقدير – "إنا خلقنا كلَّ شيء"– دال على عموم الخلق، ولا يجوز أن نجعل "خلقناه" صفة لشيء؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ولا تفسر عاملا يعمل فيه، فإذا لم يكن ذلك كذلك لم يبق إلا أن يكون " خلقناه" تفسيرًا وتأكيدًا للفعل المضمر الناصب للمشغول عنه "كل"، وذلك يدل على العموم[٦].

ولعل هذا ما جعل السهيلي لا يقصر اختيار النصب على الرفع بالأمر والاستفهام والنهي والجحد والجزاء، بل جعله في كل موضع يكون المقصد فيه هو الفعل، واستدل بإجماع القراء على النصب في الآية الكريمة السابقة على قبح الرفع؛

١– المحرر الوجيز:ج٥ ص٢٢١.

٢– انظر: الكتاب: ج١ص ١٤٨.

٣– معانى القرآن:ج١ص ٨٤، ٨٥.

٤– انظر: المحتسب:ج٢ص ٣٠٠، البحر المحيط:ج١٠ص ٤٨.

٥– انظر: المحتسب: ج٢ ص٣٠٠.

٦– انظر: مشكل إعراب القرآن:ج٢ص٧٠٢، حاشية الصبان:ج٢ص١١٦.

لأن "مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال: " إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ "، لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله: (خَلَقْنَاهُ)، فكان يكون فيه للقدرية متعلق؛ بأن يقولوا: نعم، كل شيء خلقه فهو بقدر يقدره، وكل شيء لم يخلقه فهو بخلاف ذلك؛ لأن فعل الإنسان عندهم غير مخلوق للرب. تعالى عن قولهم"[١].

وهذا العموم المستفاد من النصب لا يوجد في حال الرفع؛ لاحتمال أن يكون "خلقناه" صفة مخصصة لشيء، وبقدر خبرا لكل، وهذا الاحتمال قد يُفهم منه خصوصية خلق الأشياء لا عمومها، ويكون المعنى المستمد من قراءة الرفع: إن كل شيء مخلوق لنا بقدر؛ أي أن ما خلق منها خلقه بقدر، وهذا المعنى ينسجم مع مذهب القدرية الذين يقولون: لا قدر، وأن المرء خالق أفعاله[٢].

ودفعًا لهذا الاحتمال رُجح النصب؛ لأنه –كما سبق– نص في المقصود، رغم أنه يحتاج إلى تقدير. قال الألوسي: "ولكون النصب نصًّا في المقصود اتفقت القراءات المتواترة عليه مع احتياجه إلى التقدير، وبذلك يترجح على الرفع الموهم لخلافه وإن لم يحتج إليه"[٣].

وفي السورة نفسها نجد أن قرينة الخاص في قوله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}[القمر:٥٢] أوجبت رفع "كل" على اعتبار أن "فَعَلُوهُ" صفة لشيء، وشبه الجملة "في الزبر" متعلق بكون خاص خبر المبتدأ "كل". قال الفراء: " وأما قوله:{وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} فلا يكون إلا رفعًا؛ لأن المعنى– والله أعلم– كلُّ فعلهم في الزبر

١– نتائج الفكر في النحو: ص٣٣٦.

٢– انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج٢ص٨، المحرر الوجيز: ج٥ص٢٢١، التبيان في إعراب القرآن: ج٢ص١١٩٦، البحر المحيط:ج١٠ص ٤٨.

٣– روح المعاني: ج١٤ص٩٣، وانظر: شرح الأشموني: ج١ص ٤٣٤.

مكتوب"[١]. والرفع هو ما أجمع عليه القراء؛ لأن النصب يوهم أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، وهو فاسد؛ لأن تسليط الفعل عليه يفيد العموم، وهذا خلاف الواقع؛ إذ المعنى: وكلُّ شيء فعلوه مكتوب في الزبر، حيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة[٢].

[٤] قرينة "العام والخاص" وزيادة (مِن) الاستغراقية

ذكر النحاة أن من معاني حرف الجر "مِنْ" إفادة "التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة[٣]، لاستغراق الجنس[٤]، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي"[٥]، ولا تدل على العموم بنفسها، نحو: ما جاءني من رجل.

قال سيبويه: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أُخرجت "مِنْ" كان الكلام حسنًا، ولكنه أكد بـ" مِنْ "؛ لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس"[٦].

١- معاني القرآن:ج٢ ص٩٥، ٩٦.

٢- انظر: مغني اللبيب: ص٥٦٣، شرح التصريح:ج١ص٤٥٢، حاشية الصبان:ج٢ص ١١٦.

٣- اشترط النحاة في زيادتها أمرين: أحدهما: أن يكون مدخولها نكرة، والآخر: أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام بهل. انظر: مغني اللبيب: ص٤٢٥، ٤٢٦.

ولم يشترط الأخفش هذين الشرطين معًا؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: { وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ}. انظر: معانى القرآن:ج١ص ١٠٥.

٤- كيف تكون زائدة إذا أفادت معنى، وهو التنصيص على العموم؟ أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد، كما قالوا في "لا": إنها زائدة في قولهم: "جئت بلا زاد"، مع أن سقوطها يخل بالمعنى. انظر: شرح التصريح:ج١ص٦٣٩.

٥- الجنى الداني: ص٣١٦.

٦- الكتاب:ج٤ص ٢٢٥.

ومقصود سيبويه أن "مِنْ" هنا رفعت احتمال التبعيض؛ لأنك حينما تقول: "ما قام رجل" كان الكلام محتملًا لنفي الواحد من هذا الجنس، ولنفي الجنس على سبيل العموم؛ ولهذا يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان، فإذا زيدت "من" جعلت مجرورها نصا في العموم، ولم يبق فيه احتمال لنفي الواحد، ولا يجوز حينئذٍ أن يقال: ما قام من رجل بل رجلان؛ منعًا للتناقض[١]. ويعلل المبرد ذلك بقوله: " إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله لم يجز؛ لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد"[٢].

وجاءت هذه المعالجة في إطار متطلبات الخطاب، وهذا واضح في قول ناظر الجيش: " فإن نحو: ما جاءني رجل – وإن كان مراد المتكلم به الاستغراق – يحتمل أن يريد به نفي الواحد دون ما عداه، وإذا كان كذلك فلا يصير نصّا في المراد إلا بذكر مِنْ، ويصدق حينئذ أنها لتنصيص العموم، ومع كونها لتنصيص العموم يمكن أن يقال إنها تفيد التوكيد أيضا، فهي بالنسبة إلى المتكلم للتوكيد وبالنسبة إلى المخاطب لإفادة التنصيص على العموم، وربما يفهم أنها مفيدة التوكيد مع التنصيص على العموم"[٣].

وبموجب هذه التحليلات تتجلى المعالجة الوظيفية القارة وراء زيادة "مِنْ"؛ حيث نبَّه النحاة إلى الأثر الوظيفي الذي تحدثه زيادة "مِنْ" في تحقيق العملية التواصلية. كما نجد في تحليلاتهم– كما في عبارة ناظر الجيش السابقة– حضورا لملابسات الخطاب، ونية المتكلم وقصده وتفسير المخاطَب للخطاب. وهنا ندرك أننا أمام فكر

١– انظر: الجنى الداني: ص٣١٧،٣١٦، مغني اللبيب: ص٤٢٥، التذييل: ج١١ص ١٣٧.

٢– المقتضب: ج١ص٤٥.

٣– تمهيد القواعد:ج٦ص٢٨٩٩، ٢٩٠٠.

تداولي أعمل نظره في فهم تلك الأنماط في إطار التفاعل بين بنية التركيب ومقتضيات السياق ووصف القدرة التواصلية للمتكلم والمخاطب.

ومن شواهدها قوله تعالى:{وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ }[الأنعام: ٣٨]، حيث زيدت مِن الاستغراقية في سياق العموم والشمول للدلالة "على عظم قدرته، ولطف علمه، وسعة سلطانه وتدبيره تلك الخلائق المتفاوتة الأجناس، المتكاثرة الأصناف، وهو حافظ لما لها وما عليها، مهيمن على أحوالها، لا يشغله شأن عن شأن، وأن المكلفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عداهم من سائر الحيوان"(١)، وهذا العموم كانت "من" الاستغراقية إحدى أدواته؛ ولذلك أتى الخبر" إلا أمم" جمعا مع إفراد المبتدأ " دابة" و"طائر" حملا على المعنى؛ لأن المبتدأ وقع في حيز "مِن" المفيدة للاستغراق في سياق النفي(٢).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}[الأنعام:٥٩]؛ ذلك أن الآية الكريمة تنص على قدرة الله وإحاطة علمه سبحانه بجميع الأشياء، ومن ثم أتت "مِن" الاستغراقية في قوله تعالى: " وما تسقط من ورقة" متساوقة مع المقام؛ " لقصد زيادة التعميم في الجزئيات الدقيقة. فإحاطة العلم بالخفايا مع كونها من أضعف الجزئيات مؤذن بإحاطة العلم بما هو أعظم أولى به"(٣). وناسب ذلك مجيء المضارع "تسقط" إشارة إلى تجدد الحركة واستمراريتها، وبالتالي إحاطة علم الله بما سيحدث ويتجدد.

المبحث الثاني: قرينة "العام والخاص" من مسالك العلة

١- الكشاف: ج٢ص ٢١.

٢- انظر: الكشاف:ج٢ ص٢١، البحر المحيط: ج٤ ص٥٠١.

٣- التحرير والتنوير: ج٧ ص٢٧٢.

رافق التعليل بقرينة "العام والخاص" بدايات التقعيد النحوي، فكانت – شأنها في ذلك شأن القرائن النحوية الأخرى– إحدى الأسس المعرفية التي قامت عليها النظرية النحوية في وصف قوانين النظام النحوي، وتعليل الظواهر اللغوية، ومعرفة الأحكام النحوية بدرجاتها؛ فشغلت حيزًا كبيرًا في المؤلفات النحوية، وتركت أثرًا جليًّا في تعليلات النحاة وتفسيراتهم.

ومن ثم فمهمة هذا المبحث هي رصد بعض ملامح توظيف النحاة لقرينة "العام والخاص" في تحديد ضوابط التركيب، وبناء الأحكام النحوية، وهي كثيرة لا يمكن استقصاؤها في هذا المبحث؛ لذا اكتفيت بعرض بعض المسائل التي تبرز دور هذه القرينة وتوضحه.

[١] حذف متعلَّق الظرف والجار والمجرور

وظَّف النحاة قرينة "العام والخاص" في الحكم على حذف متعلق الظرف والجار والمجرور. وكان الحكم أنه لا يجوز حذف متعلقهما إلا إذا كان كونًا عامًّا، فإن كان كونًا خاصًّا كالضحك والنوم لم يجز حذفه[١].

وعلة ذلك أن متعلق الظرف أو المجرور إذا كان حدثًا عامًّا دالًّا على مجرد الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر، لم يفد الظرف أو المجرور شيئًا آخر، ولا يحتاج في معرفته إلى قرينة تحدده، ولما كان هذا الكون أو الوجود العام مفهومًا وواضحًا بداهة وجب حذفه؛ لعدم إفادته في كشف المراد[٢]، سواء وقعا– الظرف والمجرور– صلة لموصول، نحو: عرفت الذي عندك أو الذي في الدار، أو خبرًا لمبتدأ، نحو: زيدٌ عندك أو في الدار، أو حالًا لذي حال، نحو: مررت بزيد عندك أو في الدار، أو صفة لموصوف، نحو: مررت برجل عندك أو في الدار.

---

[١]–انظر:مغني اللبيب: ص٥٨٥، توجيه اللمع: ص١١٣، تمهيد القواعد:ج٢ ص٧١٨، ٧١٩.

[٢]–انظر: النحو الوافي: ج١ص٣٨٥.

أما إذا كان المتعلق حدثًا خاصًا فإنه "لا يجوز حذفه وإبقاء الظرف أو المجرور مغنيًا عنه"[١]. قال ابن مالك: " ولو تعلق الظرف والجار بذي حدث خاص كجلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير؛ إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض"[٢]؛ لأنك إذا قلت: "زيد بك" لم يجز؛ " لأنه لا يعلم هل المراد زيد واثق بك، أو مسرور بك أو غير ذلك؛ لأن الباء معناها الإلصاق، فهي صالحة مع كل محذوف؛ لأنها تلصقه بالمجرور "[٣].

ومن ثم لا يجوز أن تقول: زيد الذي عندك أو في الدار، وأنت تريد: جلس عندك أو نام في الدار، كما لا يجوز أن يقال: زيد عندك أو في الدار، ومقصود المتكلم: جالس عندك، أو نائم في الدار؛ لأنه أضاف معنى خاصا إلى الكون العام؛ هو: الجلوس والنوم، ولا يستفاد معناه إلا بذكره في الكلام؛ لأنه لا يلزم من استقراره عنده أو في الدار جلوسه أو نومه. أو بعبارة أخرى: فهو ليس مجرد وجود مطلق "زيد"، وإنما وجود مقيد بالجلوس وبالنوم.

يقول الدماميني: " الإخبار بالظرف هو الإخبار بالكون والاستقرار في ذلك الظرف؛ لأن هذا المعنى ملازم للظرفية؛ إذ من كان في الدار فلابد أن يكون كائنًا فيها، أي: مستقرًا حاصلًا، وأما ما زاد على ذلك من الخصوصيات فلا يجوز حذفه ألبته وإقامة الظرف مقامه، فلو قلت: زيد فيك، وأنت تريد (راغب) لم يجز أصلًا؛ لأن الظرف لا دلالة له إلا على مطلق الكون، أما ما وراء ذلك فلا يدل عليه، فلا يقوم مقامه"[٤].

---

[١]–التذييل والتكميل: ج٣ ص١٠٥.

[٢]–شرح التسهيل:ج١ ص٢١١.

[٣]–تمهيد القواعد:ج٢ ص١٠٠٤.

[٤]–تعليق الفرائد:ج٣ ص١١٦.

أو بعبارة أخرى: لا يجوز حذف الكون الخاص إلا لقرينة لفظية أو معنوية دالة عليه، وحينئذ يكون الحذف جائزًا لا واجبًا، نحو قولك: "على الله"، جوابا لمن سألك: على مَنْ تتوكل؟ وجعل ابن هشام مما يتخرج على ذلك قولهم: من لي بكذا، أي: من يتكفل لي به، وقوله تعالى: { الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى}[البقرة: ١٧٨] ، أي: الحر مقتول أو يقتل بالحر، وقوله تعالى: {الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ}[الرحمن:٥] أي: يجريان بحسبان(١).

ومن ذلك أيضا ما حُكي عن الكسائي أنه أجاز حذف متعلق ظرف الزمان حين يكون قريبًا من زمن الإخبار، نحو: نزلنا المنزل الذي أمس، أو البارحة، أو آنفًا، أي: الذي نزلناه أمس، أو البارحة، أو آنفًا، فإن كان الظرف بعيدًا عن زمن الإخبار لم يحذف متعلقه، فلا يقولون: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو الذي يوم الجمعة(٢).

أما ما ورد من شواهد ظهر فيها الكون العام، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ}[النمل:٤٠]، وقول الشاعر(٣):

لك العز إنْ مولاك عزَّ وإنْ يُهَنْ فأنتَ لدى بُحْبُوحَة الهُونِ كائِنُ

فمذهب جمهور النحاة(١) أن ظهور الكون العام في البيت ضرورة(٢)، وأما الآية فتوجيهها أن "مستقرا" ليس عاملًا في الظرف؛ لأن الاستقرار هنا ليس المقصود به مطلق الكون والحصول، بل المراد به الثبوت وعدم التحرك(٣).

١-مغني اللبيب: ص٥٨٥، ٥٨٦.

٢-انظر: ابن مالك، شرح التسهيل:ج١ ص٢١١، التذييل والتكميل:ج٣ ص١٠٥، همع الهوامع: ج١ ص٣٤٠.

(٣) البيت من الطويل، ولم ينسب إلى قائله. من شواهد: شرح التسهيل: ج١ ص٣١٧، مغني اللبيب: ص٥٨٢، البحر المحيط: ج٨ص٢٤١، المقاصد النحوية: ج١ ص٥١٧، همع الهوامع: ج١ ص٣٧٥.

[٢] حذف خبر المبتدأ بعد لولا

كان لقرينة العام والخاص أثر كبير في اختلاف النحاة في الحكم على خبر المبتدأ بعد "لولا"؛ حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن خبر المبتدأ بعد "لولا" لا يكون إلا كونًا عامًّا واجب الحذف مطلقًا[٤]؛ وذلك "لحصول شرطي وجوب الحذف؛ أحدهما: القرينة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة (لولا)؛ إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ (لولا) دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها (موجود)، لا (قائم)، ولا (قاعد)، ولا غير ذلك. والثاني اللفظ الساد مسد الخبر، وهو جواب (لولا)"[٥].

فإذا أُريد الكون الخاص " لم يجز أن تقول: لولا زيد قائم، ولا أن تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لأتيتك"[٦]. وعلى مذهبهم "يقال في: لولا زيد سالمنا ما سلم: لولا مسالمة زيد إيانا، أي: موجودة، ويقال في: لولا أنصار زيد

(١) جوَّز ابن جني إظهار الكون العام لكون الذكر أصلا، كما صرح ابن مالك بأن حذفه أغلبي، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذا أو ضرورة. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج١ص٢٣٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ص٥٨٢، شرح ابن عقيل: ج١ص٢١١، المقاصد النحوية :ج١ص٥١٩، همع الهوامع: ج٣ص١١٦.

(٣) انظر، اللباب في علل البناء والإعراب:ج١ص١٤٢، تعليق الفرائد:ج٣ ص١١٠، شرح الأشموني: ج٢ص٤٣، شرح التصريح: ج ١ص ٦٠٨.

(٤) انظر: الجني الداني: ص٥٩٩، حاشية الصبان: ج١ص٣١٦.

(٥) تعليق الفرائد :ج٣ ص٢٧، وانظر: همع الهوامع:ج١ص ٣٩٣.

(٦) مغني اللبيب: ص٣٥٩، ٣٦٠.

حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي موجودة »[١]؛ ولذلك لحنوا المعري في قوله[٢]:

يُـذِيب الرُّعـب منـه كـل عَضْـبٍ فلـــولا الغِمْـــدُ يُمْسِـــكه لســـالا

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن رواية الحديث الشريف: " لولا قومك حديثٌ عهدُهم بكفر لأقمتُ البيت على قواعد إبراهيم" لم يرها في الصحاح، وأن " الرواية الصحيحة في الحديث: لولا حِدثانُ قومك بالكفر "[٣].

وذهب ابن مالك مذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، في أن حذف خبر المبتدأ بعد لولا ليس واجبًا على الإطلاق؛ حيث إنهم جعلوا حكم الحذف متوقفًا على نوع الخبر؛ فإن كان كونًا عامًّا وجب حذفه، وإن كان كونًا خاصًّا، ولا دليل عليه، وجب ذكره، وإن كان خاصًّا، وله قرينة تدل عليه، جاز ذكره وحذفه[٤].

قال ابن مالك: "وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمرا، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله"[٥].

---

(١) انظر: شرح التصريح: ج١ص٢٢٥، شرح الأشمونى:ج١ص٢٠٦.

(٢) البيت من الوافر. من شواهد: شرح التسهيل: ج١ ص٢٧٦، الجنى الداني: ص٦٠٠، مغني اللبيب: ص٣٦٠، المقاصد النحوية: ج١ص٥١٣، شرح الأشموني: ج١ص ٢٠٦.

(٣) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:ج١ص٥٩٤.

(٤) انظر:الجنى الداني: ص٦٠٠، ٦٠١، مغني اللبيب: ص٣٦٠، المقاصد النحوية:ج١ص٥٥١، همع الهوامع:ج١ص٣٩٣.

(٥) شرح التسهيل:ج١ص ٢٧٦.

ثم فصَّل الحديث في الخبر الخاص بقوله: " ولو أريد كون مُقَيَّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم... ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم". فلو أريد كون مُقَيَّد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا قول المعري: فلولا الغِمْدُ يُمْسِكه لسالا"[1]. ثم أردف ذلك بقوله: "وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوبين"[2].

والباحث يميل إلى القول الثاني؛ ذلك لأنه لا يلزم أن يكون خبر لولا عامًّا على الإطلاق، كما لا يلزم تأويله، إذا كان خاصًّا، بإتيان المصدر منه وجعله مبتدأ خبره عام، ودليل ذلك قوله تعالي:{لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}[سبأ:٣١] ؛ حيث إن خبر لولا – حسب سياق الآية– لا يحتمل أن يكون كونًا عامًّا؛ لأن مجرد وجود الكافرين لا يكون ذريعة للصدِّ عن الإيمان. ومن ثم فالغرض إنكار أن يكون الكافرون "هم الصادين لهم عن الإيمان، وإثبات أنهم هم الذين صدوا بأنفسهم عنه، وأنهم أتوا من قبل اختيارهم، كأنهم قالوا: أنحن أجبرناكم وحلنا بينكم وبين كونكم ممكنين مختارين، بعد إذ جاءكم، بعد أن صممتم على الدخول في الإيمان، وصحت نياتكم في اختياره؟ بل أنتم منعتم أنفسكم حظها، وآثرتم الضلال على الهدى، وأطعتم أمر الشهوة دون أمر النهى، فكنتم مجرمين كافرين لاختياركم لا لقولنا وتسويلنا»[3]، وهو ما يتلاءم مع مفردات السياق، قال تعالى:{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا

(1) انظر: شرح التسهيل:ج١ص٢٧٦ بتصرف يسير.
(2) السابق: ج١ص٢٧٦.
(3) الكشاف ٣/٥٨٤.

لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ}[سبأ:٣١-٣٢].

(٣) حكم الصفة بالنسبة إلي الموصوف

ذهب جمهور النحاة إلى أن الصفة لا تكون أخص من الموصوف؛ لأن وصف العام بالخاص لا فائدة فيه؛ فلا يجوز: "إن الذي رأيت أباك ذاهب" على اعتبار أن أباك صفة لـ الذي؛ لأن أباك أخص من الذي(١)، والصفة من حقها أن تكون أعم من الموصوف(٢).

قال سيبويه: " وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخصَّ، لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره... وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبِر أراد أن يقرب به شيئًا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئًا بقلبك، ولا يريد أن يعرفكه بعينك، فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت الطويل بهذا، لأنه صار أخصَّ من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئًا بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئًا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص"(٣).

وعلة ذلك أمور، أهمها:

---

(١) المشهور من مذهب أهل البصرة أن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم. انظر: التذييل والتكميل:ج٢ص١١٣، المقاصد الشافية: ج١ص ٢٤٨، شرح التصريح:ج١ص٩٦.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ج١ص٢٥١. ويجوز هذا التركيب، على اعتبار"أباك" بدلا من الموصول أو عطف بيان.

(٣) الكتاب: ج٢ص٧.

أ- أن المقصود هو الموصوف لا الصفة، "والمقصود أولى بأن يكون أدل من غير المقصود، فثبت أنه إذا كان الموصوف والصفة غير متساويين فالأولى بالأخصية الموصوف"(١).

ب- وجه الكلام أن يبدأ المتكلم بالأخص لا الأعم، حتى لا يناقض مقصود التفهيم(٢)؛ ولذلك " لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطَب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطَب معرفة"(٣).

ج- أن الصفة في الحقيقة خبر؛ لأنه يحكم عليها بالصدق والكذب، "والخبر لا يكون إلَّا أعم من المخبَر عنه، أو مساويًا له...إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالًا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفًا له عند توهُّم الجهالة بالموصوف، وعدم الاكتفاء بمعرفته، وفي الخبر إنما تُذكَر لمن يجهلها، فتكون هي محلَّ الفائدة، فلذلك تقول: مررت بزيد الطويل، والطويل نعت لزيد، وهو أعمُّ منه وحده؛ إذ الأشياء الطِّوال كثيرة، وزيد أخصُّ من الطويل وحده"(٤).

والسؤال الذي يفرض نفسه: كيف تكون الصفة أعم من الموصوف، وفائدتها توضيح الموصوف إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة؟(٥). ويجيب ابن السراج عن هذا السؤال بقوله: "فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم؟ قيل له: هذا كان يكون واجبًا لو ذكر الوصف وحده، فقلت: مررتُ بالطويل، لكان لَعمري أعم من زيد، ولكنك إذا قلت: بزيد الطويل كان مجموع

(١) أمالي ابن الحاجب: ج٢ص ٥١٨ بتصرف يسير.
(٢) المقاصد الشافية: ج٤ص٦٣٠.
(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ٣١٤.
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ ص٢٤٩.
(٥) انظر:الزمخشري، المفصل: ص١١٤.

ذلك أحسن من زيد وحده ومن الطويل وحده؛ ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد"[١].

بيد أن الفراء أجاز وصف الأعم بالأخص، نحو: مررتُ بالرجلِ أخيكَ، على النعت، وصححه أبو علي الشلوبين[٢]، وتبعه ابن مالك بقوله: "والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويًا له... ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح، ولحَّان، ومهذار، وضحاك، وأفَّاك، وغلام يافع، ومُراهق"[٣].

وقد اعتُرِض على ابن مالك بأن شيوع النكرة واحد لا يختلف سواء كانت اسمًا أم صفة. قال ناظر الجيش: " ولا يظهر كون النعت في الأمثلة التي ذكرها أخص من المنعوت؛ لأن شياع فصيح ولحان في الصفات كشياع رجل وغلام في الأسماء، والكلمة الشائعة في جنس نكرة بلا شك، فكما أن رجلًا نكرة هكذا فصيح نكرة، وإذا كان كذلك فكيف تثبت الأخصية لنكرة دون نكرة. فإن قيل رجل فصيح أخص من رجل، وإنما صار أخص بانضمام فصيح إليه، فمن ثم نسبت الأخصية إلى النعت في المثال المذكور وشبهه. فالجواب أن الأخصية إنما هي للرجل الفصيح لا للفصيح، فإذًا لا فرق بين نعت ونعت، بل كل نعت لنكرة هو أخص منها، ولازم هذا أن يكون النعت فائقا أبدا"[٤].

أما بخصوص ما قاله أبو علي الشلوبين عن الفراء أنه حكى: "مررت بالرجل أخيك" على النعت؛ فلا يؤيده الاستقراء، ومخالف لما استقر عليه الجمهور؛ ولذا فالتابع في الجملة السابقة بدل لا نعت؛ لئلا يُفضل على متبوعه[٥].

---

(١) الأصول في النحو: ج٢ص٣٣، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ ص٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ج٣ص ٣٠٨، المقاصد الشافية: ج٤ص٦٣٠، همع الهوامع: ج٣ص١٤٥.

(٣) شرح التسهيل: ج٣ ص٣٠٧، ٣٠٨.

(٤) تمهيد القواعد: ج٧ ص٣٣١٧.

(٥) انظر:السابق:ج٧ ص٣٣١٧، حاشية الصبان:ج٣ ص٨٩.

(٤) حكم المستثنى المتقدم على ما استثني منه

اعتمد النحاة على قرينة "العام والخاص" في الحمل على أحسن القبيحين عند تعارضهما، حيث ذهب البصريون إلى أن المستثنى المتقدم على المستثنى منه في غير الإيجاب حكمه وجوب النصب على كل حال، ويمتنع إتباعه على البدلية[١]، نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ. ومن شواهد ذلك قول الشاعر[٢]:

النـاسُ أَلْـبٌ علينـا فيـك لـيس لنـا إلا الســيوفَ وأطــرافَ القَنَــا وَزَرُ

وقول الآخر[٣]:

ومــا لــي إلا آلَ أحمــد شــيعة ومـا لـي إلا مَشْـعَبَ الحـق مشـعبُ

بنصب المستثنى: السيوف، آل، مشعب الحق.

ووجوب النصب هو اللغة الفصيحة الشائعة[٤]؛ لأن المستثنى قبل تقدمه كان فيه وجهان: الإتباع على البدلية والنصب على الاستثناء، والأول هو الراجح، والنصب

(١) انظر:الكتاب:ج٢ص٣٣٥، شرح المفصل:ج٢ص٥٢، التذييل: ج٨ص ٢٣٨، اللمحة: ج١ص ٤٦٨.

(٢) ألب: مجتمعون، وزر: ملجأ. البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك الأنصاري – رضي الله عنه– في: الكتاب: ج٢ص٣٣٦، شرح المفصل: ج٢ ص٥٣، ديوانه: ص٢٠٩، ولحسان بن ثابت –رضي الله عنه– في: ديوانه: ص١٢٠، وشرح أبيات سيبويه: ج٢ص ١٦٧، وبلا نسبة في: المقتضب: ج٤ ص٣٩٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت في: شرح أبيات سيبويه:ج٢ ص١٣٣، اللمع في العربية: ص٦٨، الإنصاف: ١/ ٢٢٣، وتخليص الشواهد: ص٨٢، وبلا نسبة في: المقتضب: ج٤ ص٣٩٨، شرح المفصل: ج٢ ص٥٢.

(٤) انظر: همع الهوامع:ج٢ص٢٥٥، حاشية الصبان:ج٢ ص٢١٩.

مرجوح على أصل الباب[١]؛ فلما قُدِّم المستثنى على ما استثني منه امتنع البدل وتعين النصب، وهو أحسن القبيحين؛ لأمرين؛ أحدهما: لئلا يلزم تقدم البدل على المبدل منه، وليس قبله ما تبدله منه، والبدل تابع، والتابع لا يتقدم على المتبوع[٢]. والآخر: لئلا يصير البدل مبدلًا منه، والأعم لا يبدل من الأخص؛ لأنه عدول عما وضع الأمر عليه[٣].

قال سيبويه: "وزعم الخليل، رحمه الله، أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلًا ولا يكون مبدَلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تَدارَكَه بعد ما تنفى فتُبدِله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرتَ الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه"[٤].

بيد أن بعض العرب يرفع المستثنى المتقدم، فيقول: ما قام إلا زيدٌ أحدٌ، وإلى هذه اللغة أشار سيبويه بقوله: " حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ"[٥]، ومن ذلك قوله[٦]:

---

(١) وعلة ذلك أن " البدل مطابق للفظ ما قبله، ومعناه ومعنى الاستثناء سواء، فلما كان المعنى واحدا، كانت مطابقة اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم؛ فلذلك كان البدل أجود".
انظر:علل النحو: ص٣٩٥، شرح التسهيل: ج٢ ص٢٨٢.

(٢) انظر: الخصائص: ج٣ ص٧٨، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٢٦٣، الإنصاف: ج١ ص٥٨.

(٣) انظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه: ص٥١٥، التذييل:ج٨ ص ٢٣٨.

(٤) الكتاب :ج٢ص ٣٣٥.

(٥) السابق : ج٢ص ٣٣٧.

(٦) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت –رضي الله عنه–في: ديوانه: ص١٥٥، شرح التسهيل: ج٢ص٢٩٠، التذييل: ج٨ص٢٣٧، المقاصد النحوية: ج٣ص١٠٩١، ولكن روايته في الديوان

لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

واستنادًا إلى هذه اللغة، أجاز الكوفيون في المستثنى المتقدم الرفع على الإتباع[١]، وأنشدوا[٢]:

رَأَتْ إِخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يبقَ إلا واحدٌ مِنْهُمُ شَفْرُ

ولكن أصحاب الرأي الأول ذهبوا إلى أن الإتباع لغة ضعيفة، لا يقاس عليه؛ لقلتها[٣]. وخرَّجوا الشواهد على أن المستثنى منه بدل من المستثنى[٤]، كما قالوا: ما مررت بمثلِه أحدٍ[٥]، على اعتبار أن المستثنى منه المؤخر، وهو "أحد" في المثال، و"شافع، شفر" في البيتين عام، أُريد به الخاص[٦]؛ لمجيئة في "الموضع الذي يستدرك به, كأنه أراد أن يقول: مالي إلا أبوك, ثم استدرك بقوله: أحد"[٧]، أي: أحد غير أبيك من الآدميين، فصحَّ إبداله من المستثنى، فصار بدل كل من كل لا بدل بعض. ولعل

لا شاهد فيها، حيث جاءت بالنصب: " إذا لم يكن إلا النبيين شافع"، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل: ج٢ص٢١٧، شرح الأشموني: ج١ص٥٠٧، همع الهوامع: ج٢ص٢٥٨.

(١) انظر: التذييل:ج ٨ص ٢٣٨، تمهيد القواعد: ج٥ص ٢١٥٨، شرح التصريح: ج١ص ٥٤٩.

(٢) شفر: أحد. البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: التذييل: ج٨ص٢٤٠، تمهيد القواعد: ج٥ص٢١٥٨، المقاصد الشافية: ج٣ص٣٧٠، همع الهوامع: ج٢ص٢٥٨، وروي بنصب واحد في لسان العرب: ج٤ص٤١٩.

(٣) انظر: الخصائص: ج٣ص ٧٨، التذييل: ج٨ص ٢٣٨.

(٤) انظر: الكتاب: ج٢ص٣٣٧، تمهيد القواعد:ج٥ص ٢١٥٨، حاشية الصبان: ج٢ص ٢١٩.

(٥) الأصل: ما مررت بأحد مثلك، فـ"مثلك" تابع لـ"أحد" على أنه نعت له، فما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلًا من النعت. انظر: شرح التصريح: ج١ص٥٥٠.

(٦) انظر: التذييل والتكميل:ج٨ ص٢٣٩.

(٧) الرماني، شرح كتاب سيبويه: ص٥١٨.

الذي ألجأهم إلى دعوى أن المستثنى منه المؤخر عام أريد به خاص، ما تقرر لديهم أن العام لا يبدل من الخاص[١].

المبحث الثالث

قرينة "العام والخاص" من مظاهر مرونة اللغة العربية

أسهمت قرينة "العام والخاص" في مرونة اللغة العربية وتعدد استعمالاتها؛ إذ قامت بدور مهم في إضافة أنماط تركيبية ما كان للمتكلم العربي أن يصل إليها بدونها. والناظر في أبواب النحو المختلفة يجد أمثلة كثيرة تبرز دور هذه القرينة باعتبارها مسوغًا من مسوغات تغيير الوضع اللغوي والسلوك النحوي لبعض التراكيب. ومن نماذج هذا التغيير:

[١] الابتداء بالنكرة

من الأحكام الضابطة للمبتدأ في التراكيب اللغوية أن يكون معرفة أو مقاربًا للمعرفة، ويُمتنع الابتداء بالنكرة إذا لم تفد؛ لأن " النكرة مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد"[٢]، فيمتنع نحو: رجل تكلم، وامرأة حاضت؛ لخلوه من الفائدة؛ لأن الدنيا لا تخلو من رجل يتكلم، ومن امرأة تحيض[٣].

وهنا يشترط النحاة في النكرة لكي يصح الابتداء بها أن تكون عامة أو خاصة، وقد أشار ابن السراج إلى هذين المسوغين في قوله: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة, فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك, وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو: رجل من بني فلان أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة, ولا يكون المبتدأ نكرة

---

(١) انظر: شرح التصريح: ج١ص٥٥٠.

٢- شرح قطر الندى: ص١١٧.

٣- انظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ص٩٨.

مفردة إلا في النفي خاصة, فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها, كقولك: ما أحد في الدار, وما في البيت رجل، ونحو ذلك"[١].

وبالعلة ذاتها ذهب ابن عمرون[٢] إلى أن "الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة، لا غير. وفسَّر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم"[٣].

وذكر السيوطي أن أبا حيان ذكر في أرجوزته المسماة " نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب" جملة من المسوغات، ثم قال:

وكـــل مـــا ذكـــرت فـــي التتمـــيم يرجـــع للتخصـــيص والتعمـــيم[٤]

وهذا يعني أن مسوغ الابتداء بالنكرة العامة والخاصة هو إفادتهما لقربهما من المعرفة؛ لأن النكرة إذا كانت عامة غدا مدلولها جميع أفراد الجنس، فصارت عند ذلك في حكم المعرفة؛ لإفادتها، وأما النكرة الخاصة فوجه إفادتها هو تضييق الشياع وتخصيصه من جهة الصفة أو الإضافة أو المعمول؛ فأعطت بذلك الاختصاص المفيد والمقرب من المعرفة[٥].

١-انظر: الأصول في النحو: ج١ ص٥٩ بتصرف

٢-ترجمته: محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي. ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريبا، وسمع من ابن طبرزد، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به وتصدر لإقرائه، وتخرج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، وروى عنه الشرف الدمياطي، وشرح المفصل. توفي في ثالث ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة: ج١ص٢٣١.

٣-الأشباه والنظائر في النحو: ج٢ ص١٢٤.

٤-السابق: ج٢ص١١٣.

٥-انظر: المقاصد الشافية: ج٢ ص٤٠- ٤٤.

[٢] إقامة الصفة مقام الموصوف

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الكلام قبيح[١]؛ لأنه مخالف لمنطق اللغة والفكر، إذ كيف يُحذف الموصوف الذي من أجله جُلبت الصفة، فهما كالشيء الواحد[٢]. قال ابن يعيش: " اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد، من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه"[٣].

إذ إن المتكلم اعتزم جلب الصفة بغرض "التفرقة بين المشتركين في الاسم. ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف. وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه، أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير، كقولك: فعل فلان الفاعلُ الصانعُ كذا، وللتأكيد كقولهم أمسِ الدابرُ، وكقوله تعالى: " نفخة واحدة"[٤].

ولما كان حذف الموصوف عكس المقصود من الإتيان بالصفة؛ فإن النحاة لم يجيزوا حذفه إلا لقرينة حالية أو مقالية، مستندين على ما جاء في شواهد العربية.

وهنا تبرز قرينة العام والخاص بوصفها إحدى مسوغات حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، حيث أجاز النحاة ذلك، إذا قُصد العموم[٥]، نحو قوله تعالى: {وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}[الأنعام:٥٩]، وقوله تعالى: {قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ}[المائدة:١٠٠]، وقوله تعالى: {لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا}[الكهف:٤٩]، أو

١-انظر: الأصول في النحو: ج٣ ص٤٦٣.

٢-انظر: السابق: ج٢ص٣٣، التعليقة على كتاب سيبويه: ج٤ص١٥، مغني اللبيب: ص٦٤٩.

٣-شرح المفصل: ج٢ ص٢٥٣.

٤- المفصل: ص١١٤.

٥- انظر: شرح التسهيل: ج٣ص٣٢٣، همع الهوامع: ج٣ص١٥٦.

كانت الصفة خاصة بجنس الموصوف[١]، نحو: رأيت كاتبًا، فإن لم يكن الوصف خاصًّا بجنس موصوفه، لم يجز إقامته مقام الموصوف، فلا يجوز: رأيت طويلًا؛ لأن الطول ليس خاصًّا بجنس الإنسان كما هو الشأن في الكتابة.

[٣] مجيء الحال من النكرة العامة والخاصة

حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ وعلة ذلك أن " الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبَر عنه، فأصله أن يكون معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة"[٢]. ولما أشبه صاحب الحال المبتدأ لم يجز فيه أن يكون نكرة إلا بشرط الفائدة وأمن اللبس؛ لأنه محكوم عليه بالحال؛ والحكم على مجهول لا يفيد المخاطب غالبًا[٣]. وهذا يعني أن صاحب الحال يجوز تنكيره بما يسوِّغ له تقريبه من المعرفة[٤]، ومن أهم مسوغات مجيء الحال من النكرة أمران:

أولهما: أن يكون صاحب الحال النكرة عامًّا في سياق النفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام[٥]؛ لأن " النفي يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها"[٦].

فالنفي نحو قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ}[الحجر:٤]، وقول الشاعر[٧]:

١- انظر: مغني اللبيب: ص٨٥٦، ارتشاف الضرب:ج٤ ص١٩٣٨.

٢- شرح التسهيل:ج٢ ص٣٣١.

٣- التذييل والتكميل:ج٩ ص٦٠، همع الهوامع: ج٢ص٣٠٣، شرح التصريح:ج١ص٥٨٤.

٤- شرح التسهيل: ج٢ص٣٣٢، اللمحة: ج١ص٣٨٧، شرح الأشموني: ج٢ ص١٠.

٥- انظر: شرح التسهيل: ج٢ص٣٣٢، اللمحة: ج١ص٣٩٠، شرح ابن عقيل: ج٢ص٢٦٠.

٦- المسائل السفرية: ص١٤، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ج٢ص٢٣.

٧-البيت من السريع، بلا نسبة في: شرح ابن عقيل: ج٢ص٢٦٠، المقاصد النحوية: ج٣ص١١٧٠، شرح الأشموني: ج٢ص١٢.

مـا حُـمَّ مـن مـوت حِمًـى واقيًـا ولا تـــرى مـــن أحـــد باقيـــا

والنهي، نحو قوله[١]:

لا يــركنن أحــد إلــى الإحجــام يــوم الــوغى متخوفًــا لحمــام

والاستفهام، نحو قوله[٢]:

يا صاحِ هل حُمَّ عَيْشٌ بَاقيًا فترى لنفسكَ العُذرَ فـي إبعادهـا الأمـلا؟

ولذلك ضعفوا مجيء الحال من النكرة المحضة[٣]، إلا أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، كقولك: في الدار قائمًا رجلٌ"؛ لأنه بتقدُّم الحال على صاحبها النكرة امتنع أن يكون صفة للنكرة؛ إذ لا يصح أن تتقدم الصفة على الموصوف؛ فتعين أن يكون حالاً[٤].

قال ابن الخشاب: " وعلة انتصاب هذه الحال عن النكرة المحضة التي لم تقرب من المعرفة بصفة ما، أن الوصف لا يتقدم على الموصوف؛ فإذا قُدِّم ما يجوز أن

---

[١]–البيت من الكامل، لقطري بن الفجاءة في: شرح التسهيل: ج٢ص ٣٣٢، شرح ابن عقيل: ج٢ ص٢٦٢، شرح التصريح: ج١ص٥٨٧، وللطرماح في: شرح ابن الناظم: ص١٢٧، اللمحة: ج١ص٣٩١.

[٢]–البيت من البسيط، بلا نسبة في: شرح ابن الناظم: ص١٢٧، اللمحة: ج١ص٣٩٠، توضيح المقاصد: ج٢ ص٧٠٣، المقاصد النحوية: ج٣ص١١٢٢.

[٣]– ورد في اللغة مجيء صاحب الحال نكرة دون الاعتماد على نفي أو شبهه، لكنه قليل، نحو قولهم: عليه مائة بيضًا، وفيها رجل قائمًا، وفي الحديث: "وصلى وراءه رجال قياما". انظر: الكتاب: ج٢ص١١٢، شرح الأشموني: ج٢ص١٤، شرح التصريح: ج١ص٥٨٨.

[٤]– انظر: نتائج الفكر: ص١٨٣، اللمحة: ج١ ص٣٨٧.

يكون وصفًا للنكرة لو أُخِّر بطل أن يكون وصفًا، فاذا بطل أن يكون وصفًا أُخرج مخرج الحال؛ لقرب الحال من الصفة، وجواز التقديم فيها"[١].

والآخر: أن يكون صاحب الحال النكرة خاصًّا، إما بوصف[٢]، كقراءة بعضهم: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ}[البقرة: ٨٩] بنصب "مصدق"[٣] على الحالية من "كتاب"؛ لتخصيصه بـ" من عند الله"[٤]، وإما بإضافة[٥]، نحو قوله تعالى: { وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً}[فصلت:١٠]، وإما بالعمل، نحو: مررت بضارب هندًا قائمًا[٦]، وإما بالعطف، نحو: هذان رجلان وعبد الله منطلقِينَ[٧].

١- المرتجل:ص ١٦٦.

٢- انظر: شرح التسهيل: ج٢ ص٣٣١، اللمحة: ج١ص٣٨٩.

٣- وهو ابن أبي عبلة، انظر: البحر المحيط: ج١ ص٤٨٦.

٤- انظر: شرح التصريح: ج١ص ٥٨٥.

٥- انظر: شرح الكافية الشافية: ج٢ ص٧٣٧.

٦- انظر: شرح الرضي على الكافية: ج٢ص٢٢.

٧- جعل سيبويه هذا المثال من مسوغات مجيء الحال من النكرة لاشتراكها مع المعرفة. قال سيبويه: " وإنما نصبتَ المنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلتَه حالا صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقا". انظر: الكتاب: ج٢ ص٨١.

نتائج الدراسة

عرض البحث لقضايا قرينة "العام والخاص" في الفكر النحوي العربي القديم. وقد اقتضت خطة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، يليها خاتمة، تضمنت عددًا من الأفكار والنتائج، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- قرينة "العام والخاص" قرينة أصيلة في الفكر النحوي، تميزت بقيم نحوية مهمة؛ وظفها النحاة في تفسير نظام الجملة، وإدراك العلاقات بين عناصرها، وتقييم فصاحة بعض الأساليب الواردة عن العرب، والترجيح بين كثير من القضايا الخلافية.

٢- قرينة "العام والخاص" إحدى السمات التداولية التي طبعت الفكر النحوي العربي القديم؛ إذ ساعدت بشكل كبير- في إطار البحث والتحليل والتقنين- على فهم مقاصد التراكيب ونجاح العملية التواصلية.

٣- ربَطَ النحاة قرينة "العام والخاص" بمعطيات الخطاب والفائدة وأمن اللبس؛ فالمتكلم يعمم الشيء ويخصصه بناء على تحديده لدرجة علم المخاطَب لغرضه وقصده، شريطة الإفادة وأمن اللبس؛ وهذا إن دلَّ فإنما يعد دليلا قويا على تعرضهم لكثير من مبادئ الفكر الوظيفي.

٤- نظرية العامل تقوم في جوهرها على القرائن النحوية؛ فالنحاة لم يقصروا العامل على قرينة العلامة الإعرابية، وإنما كان العامل هو المبدأ العام في النحو العربي، بهدف دراسة الظاهرة اللغوية، وكشف جوانبها المختلفة، بما تحمله من قرائن لفظية ومعنوية وحالية.

٥- الترادف والتشابه بين تصورات العقل النحوي العربي القديم وتصورات الفكر الوظيفي التداولي المعاصر، وهو ترادف في بعض المسلمات والمقاييس العامة، التي تبلورت في أن اللغة استعمال وتداول لا قوالب صماء معزولة عن السياق؛ مما كشف عن أثر الوظيفة التواصلية في بناء اللغة.

٦- استكناه أسباب الترادف والتشابه بين النظريتين لا يعني التطابق التام في التفاصيل والجزئيات؛ وذلك لاختلاف منهجية التناول والمعالجة؛ فالنموذج النظري للنحو العربي كان نتاج حقبة مهمة، فرضت الخصائص الإعرابية منهجًا رئيسًا في تناول الظواهر اللغوية؛ بغية الحفاظ على القرآن الكريم من ذيوع اللحن، والحفاظ على ملكة اللسان العربي، وتعليم العربية للمتكلمين بغيرها.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

١. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٣. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٤. استيتية، سمير شريف (دكتور)، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
٥. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د.حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق د.علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٧. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٨. ـــــــــــــــــــــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩. البنا، محمد إبراهيم (دكتور)، الإعراب سمة العربية الفصحى، دراسة تتناول وظيفته وتقويمًا لمنابع بيانه وعلاقته بالأداء، دار الإصلاح، مصر، د.ت.

١٠. ابن ثابت الأنصاري، حسان، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق أ. عبدأ. مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١١. الجاسم، محمود حسن (دكتور)، تعدد الأوجه في التحليل النحوي، جذور، ج ٢٨، مج١١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٢. ـــــــــــــــــــــ المعنى والقاعدة النحوية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٧، ع ٣٢، ١٤٢٥هـ.

١٣. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق العلامة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٤. ـــــــــــــــــــــ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

١٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

١٦. ـــــــــــــــــــــ اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

١٧. ـــــــــــــــــــــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٨. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٩. ـــــــــــــــــــــــ الكافية في علم النحو، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٢٠. ـــــــــــــــــــــــ كتاب أمالي ابن الحاجب، تحقيق د.فخر صالح سليمان قدارة، عمان، دار عمار، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩م.

٢١. حسان، تمام (دكتور)، الأصول: دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

٢٢. ـــــــــــــــــــــــ اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

٢٣. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.

٢٤. الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٥. حميدة، مصطفى (دكتور)، الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ١٩٩٧م.

٢٦. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٧. ـــــــــــــــــــــــ البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٨. ـــــــــــــــــــــــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٩. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٣٠. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق د.على حيدر، مطبوعات دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
٣١. الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٣٢. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق د. صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
٣٣. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٣٤. رتيمة، محمد العيد (دكتور)، النظرية البنوية الوظيفية العربية وتطبيقاتها في الدرس اللغوي، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد ٩، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٣٥. الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٣٦. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) رسالة دكتوراه، إعداد سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٣٧. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، د.ت.

٣٨. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٩. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٤٠. ـــــــــــــــــــــــــ البرهان في علوم القرآن، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
٤١. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٤٢. ـــــــــــــــــــــــــ كتاب المفصل في علم العربية، مطبعة التقدم، مصر، ط١، ١٣٢٣هـ.
٤٣. السامرائي، فاضل صالح (دكتور)، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٤٤. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٤٥. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
٤٦. السرقسطي، سعيد بن محمد المعافري، كتاب الأفعال، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٤٧. السِّغْنَاقي، الحسين بن علي، الكافي شرح البزودي، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٨. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٤٩. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٠. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥١. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٥٢. ـــــــــــــــــــــ شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. أحمد حسن مهدلي، د. علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٥٤. ـــــــــــــــــــــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ت.

٥٥. ـــــــــــــــــــــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٥٦. شارف، الطاهر (دكتور)، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، سورة البقرة نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، ٢٠٠٦م.

٥٧. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الأول بتحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،

والثاني بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، والثالث بتحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، والرابع بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥٨. ـــــــــــــــــــــــ الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٩. صالح، عبد الرحمن الحاج (دكتور)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧م.

٦٠. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق د.إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٦١. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٩٧م.

٦٢. صحراوي، مسعود (دكتور)، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٦٣. ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٦٤. عبد الدايم، محمد عبد العزيز (دكتور)، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦٥. عبد اللطيف، محمد حماسة (دكتور)، الإبداع الموازى التحليل النصي للشعر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

٦٦. ابن عزيزة، هدى، علاقة البنية بالوظيفة في مفتاح العلوم للسكاكي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧م.

٦٧. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٦٨. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٩. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧٠. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق د.علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٧١. ـــــــــــــــــــــ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٢. علوي، حافظ إسماعيلي(دكتور)، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٧٣. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٧٤. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٧٥. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق د.أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤،

١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٦. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق د.أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٧. ـــــــــــــــــــــــ مجمل اللغة، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٨. ـــــــــــــــــــــــ معجم مقاييس اللغة، تحقيق أ. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٧٩. فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، المحصول، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٨٠. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أ. محمد علي النجار، د. أحمد يوسف النجاتي، د. عبد الفتاح شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

٨١. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٨٢. القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٨٣. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د.عدنان درويش، د. محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٤. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨٥. ـــــــــــــــــــــــ شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، د.ت.

٨٦. ـــــــــــــــــــــــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق د. محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.

٨٧. ابن مالك الأنصاري، كعب، ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق د. سامي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٨٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٨٩. ـــــــــــــــــــــــ المقتضب، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٩٠. المتوكل، أحمد (دكتور)، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، المغرب، ط١، ١٩٨٩م.

٩١. ـــــــــــــــــــــــ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩٢. ـــــــــــــــــــــــ الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٣. ـــــــــــــــــــــــ الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٩٤. ـــــــــــــــــــــــ من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩٥. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٩٦. المسدي، عبد السلام (دكتور)، التفكير اللساني فى الحضارة العربية، الدار

العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦م.
٩٧. ـــــــــــــــــــــــــ مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠م.
٩٨. مقبول، إدريس (دكتور)، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
٩٩. ملاوي، الأمين (دكتور)، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
١٠٠. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
١٠١. الموسى، نهاد (دكتور)، اللغة العربية في العصر الحديث: قيم الثبوت وقوى التحول، عمان، دار الشروق، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
١٠٢. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
١٠٣. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلامة جمال الدين ابن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد بن سليم اللبابيدي، المكتبة العثمانية، بيروت، ١٢١٢هـ.
١٠٤. الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق د. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٠٥. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٠٦. ـــــــــــــــــــــــــ شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

١٠٧. ـــــــــــــــــــــــــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
١٠٨. ـــــــــــــــــــــــــــ المسائل السفرية في النحو، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٠٩. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١١٠. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.